

الافتتاحية :

العائلة البطيركية: إلى أين؟

الفضل شلق

تدفع التطورات التكنولوجية السريعة التي يشهدها العالم ببعض الباحثين إلى الاستنتاج بأن العائلة البطيركية تسير نحو نهاية من نوع ما، أو أنها سوف تتغير تغيراً جذرياً. فإذا كانت العائلة هي الإطار الذي يتم فيه تجديد الجنس البشري وتكريس العملية الجنسية من أجل التناسل، فإن هذا التجديد يتم خارج العائلة البطيركية في كثير من الأحيان؛ كما أن تأكيد المرأة لاستقلاليتها والدعوات إلى حقوق الشاذين جنسياً من الإناث والذكور، كل ذلك يؤدي إلى نهاية سلطة الرجل الذي لن يعود قادراً على التحكم بالأسرة.

تقوم العائلة البطيركية على تحكم الرجل بالمرأة والأولاد، وذلك بحكم كونه هو الذي يعمل ليشكل مدخوله القاعدة الاقتصادية لحياة العائلة. ويتسع إطار تحكم الرجل ليشمل الأب والأم حين يتجاوز هذان سن العمل وتصبح حياتهما معتمدة على الابن، رب الأسرة. فهناك أسباب اقتصادية تمنح الرجل سلطة التحكم بالعائلة، ولهذا السبب تسمى بطيركية، لكن هناك أسباب أخرى لذلك. فالرجل بحكم عمله، هو الذي يختلط بالمجتمع وهو الذي تتجمع لديه المعلومات والمعرفة بما يمنحه سلطة إضافية على العائلة.

ولم تكن العائلة البطيركية هي النمط الوحيد السائد في جميع مراحل التاريخ الإنساني، فقبل العائلة البطيركية، كما يحدثنا علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا، كان هناك المجتمع الأمومي، حين كانت المرأة هي التي تعمل لتأمين موارد الكسب للعائلة، وكان الرجل يكرس وقته للصيد والغزو.

وفي ذلك المجتمع كان انتساب الأولاد هم للأُم لا للأب وبخاصة أن المرأة كان بإمكانها أن تتزوج في أكثر من رجل في وقت واحد. وقد جرى التحول من المجتمع الأمومي إلى المجتمع البطريركي في الماضي السحيق تحت تأثير التحولات في تقنيات العمل والظروف الاقتصادية. وهناك من العوامل المستجدة ما يدعو للاعتقاد أنَّ البطريركية شأنها في ذلك شأن الأمومية يمكن أن تكون مرحلة في التطور الاجتماعي لها نهاياتها أو تحولاتها أيضاً.

لكن سلطة الرجل في العائلة البطريركية لا تستند إلى الظروف الاقتصادية وحدها، بل تعتمد أيضاً على عوامل دينية واجتماعية وسياسية. إن الرموز الإلهية التي كان يمكن أن تكون خليطاً من كائنات أنثوية وذكورية في المجتمع البدائي ما عاد ممكناً أن تكونَ إلاً ذكوريةً في المجتمع البطريركي. كذلك الملوك والأمراء صاروا كلهم ذكوراً إلا في الحالات النادرة حين لا يتاح رجل لتسلم المنصب. ومن الناحية الاجتماعية والأيدولوجية نشأت شبكة من العلاقات التي تتيح للرجل وحده أن يشارك في الشأن العام، وأسندت للمرأة مهمة مساندة الرجل، وذلك في أحسن الأحوال بالنسبة لها، إن لم يقتصر الأمر على كونها مجرد موضوع بالنسبة للرجل.

منذ منتصف القرن الماضي في أوروبا الغربية والولايات المتحدة، ومنذ منتصف هذا القرن في معظم أنحاء العالم الأخرى، تتحول المجتمعات باتجاه المزيد من الاستقلالية للمرأة تجاه الرجل، وللأبناء والبنات تجاه الوالدين. فالتعليم يزداد انتشاراً، وأفراد الأسرة يرتفع مستوى وعيهم بأنفسهم، والجميع يتجهون إلى تأكيد أنفسهم في وجه سلطة الرجل كما في وجه كل سلطة أخرى، سواء أكانت دينية أم سياسية أم اجتماعية. كذلك تدخل أعداد متزايدة من النساء في سوق العمل، وإن بأجور أدنى من أجور الرجال لنفس المستوى من الكفاءة والإنجاز، وما عاد الرجل هو المعيل الوحيد للعائلة. وفي أحيان كثيرة، ما عادت العائلة بحاجة إلى رجل يعيلها، مما يفسر كثرة العائلات - في أميركا مثلاً - التي تعيش دون رجل على رأسها.

ولا يقتصر الأمر على أفراد العائلة الذين يتمسكون باستقلاليتهم، بل يتسع

إطار الحريات الفردية باستمرار ليشمل أصحاب الشذوذ الجنسي الذين يعيشون على الهامش المستنكر في معظم مجتمعات الأرض، والذين صاروا يعتبرون حالات مختلفة لكن مقبولة في بعض المجتمعات. وهؤلاء يظهرون للعلن بأعداد متزايدة للمطالبة بحقوق لهم، أو لتأكيد حقوقهم المكتسبة. وتهدد هذه الحقوق، بدورها، العائلة البطيركية وسلطة الرجل في العائلة.

ترتكز العائلة البطيركية على قاعدة تحكم الرجل ببقية أفراد العائلة، ويعتقد بعض علماء الاجتماع أن بقاء العائلة بشكلها الحالي مرهون ببقاء القدرة على التحكم، ويعتبرون في الوقت عينه، أن التطورات التقنية الحديثة تهدد هذه القدرة على التحكم. فالنظام الرأسمالي العالمي استطاع تجديد نفسه عن طريق استيعابه لتكنولوجيا المعلومات، في حين لم يستطع الاتحاد السوفياتي فعل ذلك مما أدى لسقوطه. إن مفاعيل تكنولوجيا المعلومات لا تؤدي إلى سقوط امبراطوريات ونهوض أخرى وحسب، بل تؤدي أيضاً إلى إحداث تغييرات جذرية حتى في البلدان التي تعتبر أنها استطاعت استيعاب هذه التكنولوجيا والتجارب معها.

ما تزال ثورة المعلومات في بدايتها كما يقول الخبراء. وهي تشمل وسائل الاتصالات والحاسبات الالكترونية والتلفزيون والفيديو ونقل المعلومات، كل ذلك عبر الوسائط السلكية واللاسلكية وعبر الأقمار الصناعية، منفردة أو مندمجة في ما يسمى Multimedia. وهي تتطور إلى ما يشبه الطوفان، طوفان المعلومات، الذي يغرق الإنسان في خضمه سواء شاء التعامل معه أو اختار البقاء خارجه. ولن يستطيع امرؤ أو مجتمع أن يبقى خارج الطوفان. وسيكون المجتمع الجديد شبيهاً بالشبكة، أو الشبكات المتموضعة فوق بعضها، المشكلة من وحدات صغيرة والمتراصة في آن معاً في إطار موحد. لذلك يتحدث علماء الاجتماع عن تزامن تيارين متناقضين هما العولمة (Globalization) والهويات المحلية؛ وكل ذلك في إطار نظام عالمي موحد مفتوح. والشبكات، بالتعريف، لا بداية لها ولا نهاية، فهي تدخل إلى كل بيت ومكتب كما يمكن الدخول إليها من كل بيت ومكتب. وسيكون صعباً

التحكم بما يدخل إلى هذه الشبكة، أو الشبكات، أو بما يخرج منها. وإذا كان سهلاً التحكم بكابل ينقل المعلومات، فإن الأمر يصبح مستحيلاً حين يتعلق الأمر بنقل المعلومات عبر موجات الأثير أو عبر الأقمار الصناعية. وقد حاولت دول كبرى من ألمانيا إلى الصين إلى فرنسا، فعل ذلك دون طائل.

لن يستطيع أحد الحؤول دون تدفق المعلومات، التي سوف تؤدي إلى إحداث تغييرات في آفاق الوعي لدى الأفراد؛ فهؤلاء يشاهدون العالم وهم في غرفة الجلوس، ويستطيعون مشاهدة جوانب مختلفة من العالم والحضور ذهنياً في أنحاء مختلفة منه في آن واحد، وما عاد باستطاعة الإنسان أن يبقى معزولاً. إن العائلة البطيركية التي نشأت في الأساس لتكون وحدة إنتاجية في مجتمع زراعي ريفي، لن تبقى معزولة وسيصعب عليها أن تستمر وهي قائمة بذاتها. فماذا سيكون مصيرها؟

إن أهم وسائل التحكم هي، إلى جانب القسر والقمع، عزل الناس لمنعهم من التعرف عما يجري في العالم الخارجي، أي تضيق الأفق المعرفي. لكن إغراق الناس في طوفان المعلومات، عبر انتشار وسائل نقل المعلومات التي لا يمكن الوقوف بوجهها، سيكسر هذه العزلة؛ وسيتوسع أفق الناس المعرفي، وسيرتفع سقف توقعاتهم وطموحاتهم، خاصة المتعلق منها بالحريات الفردية وحقوق الإنسان. وما يشاهده الناس من أفلام وبرامج وثائقية عن بلدان أخرى راسخة في الديمقراطية، وذات درجة عالية من حقوق الناس، سوف يدغدغ أحلام الناس ويدفعهم إلى المطالبة لأنفسهم بما يرون ويشاهدون. وسيكون القمع أكثر انكشافاً، لأن العالم الخارجي ومؤسساته يراقبون ما يجري في كل بلدان العالم.

إن التحكم بأفكار تُفرض على الناس يصبح أكثر صعوبة، ولا يعني هذا أن التحكم يزول بجميع أشكاله، بل يتحول إلى أشكال أخرى بحيث يكون مقبولاً ومستساغاً لدى الذين يخضعون له. وربما كان التحكم «الرخو» (Soft)، عن طريق توليد قناعات لدى الناس، أكثر تأثيراً من التحكم القاسي (Hard) المفروض من الخارج. بالأحرى تتطور الأمور باتجاه أن يتم إدخال الأفكار

(القمية؟) تحت جلد الناس وبرضاهم دون أن تكون هناك حاجة إلى التحكم بوسائل القمع والقهر، إلا في الحالات القصوى.

للمرة الأولى في تاريخ البشرية تتغير أشكال ووسائل التحكم القديمة، ويصبح التحكم عن طريق القمع وسيلةً مَفْوُتةً (Obsolete). ومن الطبيعي أن تتغير، بالتالي، المؤسسات الاجتماعية والسياسية القائمة على التحكم، وأهمها العائلة البطيركية. حقاً، لقد نشأت حول العائلة البطيركية، التي ما زالت مستمرة منذ آلاف السنين، تقاليد وأفكار تبرر وجودها وتدخلن علاقاتها في وعي البشر وحضارتهم؛ وهناك من يرى أنها هي الشكل الوحيد الممكن للتنظيم الاجتماعي. لكن دفع المعلومات ربما يؤدي إلى تغيير أفكار الناس وإلى فرض اتجاهات جديدة.

لقد حدثت تغيرات جذرية في العائلة البطيركية في المجتمعات الصناعية المتقدمة، خاصة في الولايات المتحدة الأميركية. فهناك تزداد نسب الفراق، والطلاق، والأولاد خارج نطاق الزوجية، والعائلات بواحد من الأهل (أب أو أم دون الآخر)، إضافة إلى الولادات التي تنتجها هندسة الوراثة (Genetic Engineering). لكن الحذر يتطلب منا أن لا ننصاع لنظريات تمحور التطور حول الغرب، وأن نبتعد عن اعتبار تطور الغرب هو النموذج الحتمي للتطورات اللاحقة في القارات الأخرى. والأرجح أن تطور هذه القارات، وإن لم يتم وفقاً للنموذج الغربي، فإنه ربما سلك اتجاهات أخرى.

لا يزعم أحد أن وسائل الاتصال والحواسيب والتلفزيون قد عمّمت البشرية بنسب متساوية في جميع البلدان، فما زالت أكثرية الجنس البشري على درجات متدنية من الاحتكاك بهذه الوسائل، إن تكن منقطعة عنها تماماً. وما نتحدث عنه هو أن التطور يؤدي إلى هذا الاتجاه، وأن هناك احتمالات متعددة للنتائج المتأتية عن هذا التطور، وأن النموذج الغربي واحد من هذه الاحتمالات.

أخيراً لا بد من الإشارة إلى أن الزواج يتعلق بالشكل الرسمي الذي يعطى لتشكيل العائلة. وسواء أعطيت وثيقة الزواج في محاكم دينية أو مدنية، فإن

انفتاح احتمالات مصير العائلة البطريركية يجعل، أو سوف يجعل، كل نقاش كالذي جرى في لبنان مؤخراً حول الزواج المدني، شأنًا جانبيًا. فالإشكاليات التي تطرحها سيرورة التطور العالمي، والمشاكل التي سوف تنتج عنها، أكثر تعقيداً بكثير من أن تحل بوثيقة زواج مدنية أو غير مدنية، خاصة إذا كان الطرح تمليه دواعي المناحرات السياسية اللبنانية المباشرة.

* * *

وراء فكرة هذا العدد وتنفيذه الأستاذ الدكتور أبو بكر أحمد باقادر، أستاذ الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع في جامعة الملك عبد العزيز بجدة، بالمملكة العربية السعودية. فقد وضع قبل سنتين خطةً لعددٍ عن الأسرة، وجمع مقالاته وترجمها، كما اختار كتباً للمراجعة والتقييم. وقد أسهم تحرير المجلة في التدقيق في الترجمات والمراجعات، كما أضاف خمس مقالاتٍ اعتبرها مفيدةً في استكمال هذا الملف المهم. ومن هنا كان وضع إسم الأستاذ أبي بكر باقادر باعتباره رئيس التحرير الزائر للعدد المزدوج رقم 39 - 40 من مجلة الاجتهاد؛ وهو العدد الذي تكمل به المجلة عامها العاشر - فإلى مائة عامٍ مقبل، وبالله التوفيق.